شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

التيار الديمقراطي وذخيرته غير المفعّلة

نظّم التيار الديمقراطي أمس اجتماعاً موسعاً في بغداد لمناقشة الأزمة السياسية الطاحنة التي تعصف بالبلاد، تحضيراً لمؤتمر شعبي عام يُراد له أن يخرج بتوصيات ومقترحات تعالج هذه الأزمة.

كل ما قيل في الاجتماع كان من أجمل ما يكون، يرتقي الى مستوى القصيدة الوطنية المبهرة المحرّضة، فالمتحدثون قدّموا تحليلات صائبة لطبيعة الأزمة وأسبابها والنتائج الوخيمة المتحققة حتى الآن أو التي لم تزل في الطريق. كما قدّمت أفكار للحل ولا أروع، لكن المشكلة الكبرى تكمن في أن هذا الكلام الجميل هو من نوع الحوار الذاتي الذي يتحدث فيه المرء مع نفسه في الفراش أو في غرفة مغلقة المنافذ.

لا أحد ممن في أيديهم الحل والربط سيقرأ أو سيستمع الى ما تردد في قاعة فندق عشتار البغدادي. وإذا كان ثمة من يقرأ أو يسمع، فمن المشكوك فيه الى أبعد الحدود أن يُنعم النظر ويُطيل التفكير فيه، فأهل الحل والربط في ما يتعلق بهذه الأزمة وسائر الأزمات المتوالدة بكثرة كما الدود، لا يعنيهم في شيء أن تخرج البلاد من نفق الأزمة الحالية وفقا للسيناريو الذي تصوّره اجتماع أمس وسيبلوره المؤتمر الشعبي المنتظر.

والموقف السلبي لأطراف الأزمة حيال الحلول الناجعة لها لا يرجع فقط الى التضارب والتعارض بين مصالح هذه الأطراف والحلول المقترحة، وإنما أيضاً الى عدم وجود القوة المادية والمعنوية اللازمة لفرض هذه الحلول، وبخاصة قوة الضغط الشعبي.

أحد السادة المتحدثين اعتبر ان حضور الاجتماع يمثلون شرائح اجتماعية وقوى سياسية تمثل بدورها أغلبية الشعب، ولا أظن انه كان مبالغاً في كلامه، فالقوى الحاكمة هي أقلية اختطفت السلطة بقانون انتخابات غير دستوري باعتراف المحكمة العليا، وبإجراءات إدارية تجاوزت كثيراً على القانون، وبمفوضية انتخابات ثبت أنها غير مبرأة من الفساد المالي والإداري، فضلاً عن غياب قانون ينظم الحياة السياسية والنشاط الحزبي. لكن الأغلبية التي تحدث عنها المتحدث ليست فاعلة ومؤثرة، فهي مهمشة عن عمد وسابق إصرار من القوى الحاكمة، وهي أيضاً شبه منسية من القوى التي تمثلها، قوى التيار الديمقراطي.

قوى التيار الديمقراطي لم تزل تعمل بأساليب العمل القديمة وتفكر بأنماط التفكير القديمة، وهذا ناجم خصوصاً عن أنها تتمسك بقياداتها القديمة التي حان موعد تقاعدها منذ مدة تصل في بعض الأحيان الى عقود.

انتفاضات الربيع العربي لم تتفجر بعد اجتماعات من النوع الذي عقد في فندق عشتار أمس ولا إثر مظاهرة من النوع الذي جرى في وثبة كانون(١٩٤٨) وانتفاضة تشرين (١٩٥٢) .. فجّرها شباب تظاهروا عبر فيسبوك وتويتر قبل أن يتجمعوا في ساحات التحرير.

التيار الديمقراطي العراقي لديه ذخيرة شعبية هائلة، والمطلوب منه أن يختار الأسلحة المناسبة لهذه الذخيرة لتفعيلها، وهي أسلحة لا تُستدعى من الذاكرة الهرمة وإنما من عمق الشارع ومن بطن الانترنت.

هل ستكون طهران المنقذ الأخير للقائمة العراقية ؟

من المنتظر أن يلتقي اليوم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي مع السفير الإيراني حسن دانائي ، وعلى الرغم من ان علاوي وطيلة سنوات مضت كان مناوئا لإيران ، فان اللقاء مع اي مسؤول إيراني وفي ظل الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد يضع المراقب أمام مجموعة من الأسئلة والاستفهامات التي دعت علاوي الى ان يكسر هذا الجمود والتشنج الذي رافق علاقته بإيران طيلة الفترة الماضية

□ تحليل سياسي/ ماجد طوفان

ولعل التسريبات الاعلامية التي صدرت خلال اليومين الماضيين والتي تفيد بأن السفير الإيراني اجرى اتصالات مباشرة مع زعيم القائمة العراقية وذلك ان الطرفين أبديا استعدادهما للحوار ، وبرغم عدم وجود اية معلومات عما سيدور في هذا اللقاء الذي يمكن عده اشكاليا بكل معنى هذا التوصيف ، فإن المراقب يضع الأزمة التي تمر بها القائمة العراقية مقدمة لهذا اللقاء ، هل ان انقطاع السبل امام القائمة العراقية وتحديدا من حلفائها التقليديين – تركيا والسعودية – دفع علاوي الى اللجوء الى ايران لتمد له طوق النجاة من الأزمة الخانقة الحالية ؟ وهل وصلت العراقية الى قناعات متأخرة بأن مفاتيح اللعبة تمسك ايران بأهم خيوطها ؟ وماذا عن (العداء) المزمن بين علاوي وطهران ؟ وكيف سيبرر علاوي كل انتقاداته السابقة ايران والتي كان يتهمها بها وتحديدا فيما يخص تدخلها بالشأن الداخلي العراقي؟ اسئلة كثيرة وخطيرة تتدفق على اي مراقب لهذا التحول المفاجئ ، ما يبدو على السطح يشير الى ان الطرفين يرغبان ببناء علاقات مشتركة وطي وربما نسيان صفحة الماضي التي اتسمت بالعداء بين الطرفين ، قيادي في القائمة العراقية اكد ان اللقاء المرتقب يمكن عده تاريخيا ، واضاف النائب سالم دلي في تصريح للمدى " ان الزيارة تعد تاريخية وهي الاولى من نوعها على مستوى قيادات القائمة العراقية بعد ان كانت هذه القيادات حذرة ومنتقدة للتدخلات الإيرانية بشكل عام " وحول جدول هذا اللقاء تابع دلي " ان اللقاء سيناقش جميع القضايا العالقة والتي تسببت بالازمة الحالية بين ائتلافي العراقية ودولة القانون " ولعل هذا التصريح يعطي ملمحا واضحا بأن العراقية فقدت كل اوراق اللعبة وما عليها الا اللجوء الى ايران لحل مشاكلها المزمنة مع دولة القانون ، وهذا التوجه او المناورة ربما جاء متأخرا وفي غير محله ، فمن المستبعد ان تفرط ايران بحلفائها الستراتيجيين ! لذا فان ايران المعروفة بسياستها البراغماتية ستغتنم هذه الفرصة استغلالا امثل لاحتواء زخم العراق لإرادة إيران وإمكانية تشكيل حكومة إسلامية فيه، فيما أكد أن السياسة التي ينتهجها رئيس الوزراء نوري المالكي مع دول الجوار هي التي سمحت العراقية والحصول على اكبر المكاسب منها من دون ان تعطي شيئا ، بمعنى انها ستأخذ بيدها الشمال وستكف يدها اليمين ، وكانت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي قد صرحت لبعض وسائل الاعلام بان اللقاء يهدف الى تعزيز العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ونفت الدملوجي أن يتطرق اللقاء إلى رغبة القائمة العراقية في تغيير رئيس الوزراء نوري المالكي. واضافت الدملوجي ان التقارب بين علاوي وطهران جاء نتيجة للمتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية. و ان "الترتيبات تجري الآن لعقد هذا اللقاء قريبا ويؤمل أن يدشن صفحة جديدة من العلاقات بين القائمة العراقية وجمهورية إيران الإسلامية". وكان اياد علاوي قد كشف في وقت سابق عن اسباب استبعاده من تشكيل الحكومة العراقية الحالية برئاسة نوري المالكي وذلك بسبب وقوف كل من طهران والولايات المتحدة ضده شخصياً حتى لا يصل للرئاسة الوزارية بعد التفافهما على فوز القائمة العراقية، مشيرًا إلى أنه طُلب منه لقاء قيادات إيرانية، فطلب أن يكون اللقاء عبر وسيط عربي واقترح عدة دول منها مصر وسوريا والكويت وتركيا موضحا رفضه التام الذهاب إلى طهران من أجل الحصول على منصب رئاسي. وعن تشكيل الحكومة اكد علاوي أنه حتى الآن لم تحصل القائمة على ما تريده ولكن مازالت النقاشات مستمرة، وعن توليه منصب رئيس المجلس الوطني للسياسات أوضح أنه للأسف لا توجد ضمانات حتى الآن لتفعيله سوى ضمانات إيرانية .

من جانب اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، امس أن قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني واهم في التصريحات التي أدلى بها بشأن خضوع بـ"التطاول" على العراق.

وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "من يعتقد أن يكون العراق تابعاً لإيران أو عمقاً استراتيجياً يمكن أن يستخدمه النظام الإيراني لتحقيق أجندة إقليمية أو دولية فإنه ذاهب إلى الوهم"، مشيراً إلى أن "أي تدخل سواء كان إيرانياً أو سعودياً أو تركياً أو كويتياً أوقطرياً في الشأن العراقي مرفوض من قبلنا".وأشار الملا إلى أن "إيران تنطلق من مصالحها لذا على رئيس الوزراء نوري المالكي أن يبلور سياسة واضحة لحماية مصالح العراق"، معتبراً أن "الأخير فشل ببناء علاقة متوازنة ليس فقط مع إيران بل مع دول الجوار كافة".وأوضح الملا أن "سياسات المالكي مع السعودية وإيران وتركيا والكويت والاتحاد الأوروبي وحتى مع الجامعة العربية سيئة، كما أن سياسته في إثارة الأزمات على الساحة الداخلية العراقية جعلت الآخرين يطمعون بنا ومهدت الطريق أمام علاقات غير متوازنة مع دول الجوار، مما سمح للبعض منها بالتطاول على العراق بهذا الشكل السافر".

قادة الكتل السياسية.. (أرشيف)

المتحدث باسم الحكومة يردّ على موجة التصريحات التركية

□ بغداد/ المدى

علي الدباغ

ندد المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ بالتدخل التركي في الشأن الداخلي. وأشار الدباغ في تصريح ادلى به مساء امس لقناة العالم الاخبارية الى الموقف التركي من قضية نائب الرئيس طارق الهاشمي واعتبار رئيس الوزراء نوري المالكي المشكلة الأخطر على العراق وقال : بحكم العلاقة الطيبة التي تربطنا مع الحكومة التركية ليعرفوا جميعا من السيد رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء الى كل مستويات الحكم في تركيا بان الوضع حساس وان التدخل في الشأن الداخلي العراقي يخلق ردة فعل ليست في مصلحة تركيا وعلاقاتها مع العراق، واضاف : نأمل ان هذه الموجة من التصريحات والتصريحات المضادة تتم محاصرتها والا تتطور الى مستويات نحن لا نرغب بها لاننا نريد تطوير العلاقات مع تركيا وان كل ما يحدث في العراق هو شأن داخلي، مؤكدا ان تركيا ايضا فيها مشاكل بحيث اعتقلوا رئيس اركان الجيش وهذا شأن داخلي تركي ونحن نعترف به .وصرح : ان القضايا الأخيرة التي حدثت في العراق قضايا سنحلها نحن في العراق بما يضمن سيادة القانون واحترام الآخرين واحترام كل المكونات وعلى تركيا الا تأخذ دور المحامي عن الآخرين .وتابع الدباغ : ان المشكلة مع القائمة العراقية ليست وليدة الأزمة الأخيرة في قضية السيد الهاشمي بل انها نتيجة تراكمات من الملفات العالقة لم يتم حلها منذ تشكيل الحكومة كما انها بدأت منذ الانتخابات وبقي هذا الصراع والسجال قائما بمختلف مستوياته وان تشكيل الحكومة لم يحل الأزمة ولم ينهها وبقيت جذورها الى الآن .وصرح : خلال عقد المؤتمر الوطني المقبل يفترض ان تطرح هذه الملفات ويتم حلها بالطريقة التي تحفظ الشراكة الحقيقية بيننا وبين القائمة العراقية وعلى الطرفين ان يتمتعا بالحكمة وينظرا الى المصلحة العليا للبلد لتسوية هذه الملفات مؤكدا ان الحل الوحيد لقضية السيد الهاشمي هو ان تتجه الى القضاء ولايتدخل احد بها ... السيد الهاشمي مقامه محفوظ وهو رجل ليس هناك اي اتهام ضده بل هو مطلوب للقضاء في المكان والزمان الذي يحدده القضاء .وتابع المتحدث باسم الحكومة : كل شيء مطروح على الطاولة في المؤتمر الوطني لمناقشتها والوصول الى حلول مقبولة ترضي الاخرين وتقنعهم بان الشراكة الحقيقية عليها التزامات وجزء من هذه الالتزامات هو عندما يكون في الحكومة يجب ان يتصرف كمسؤول في الحكومة وليس طرفا في الحكومة وصوتا في معارضة ليست معارضة بناءة وانما معارضة تهديمية الغرض منها تهديم الدولة والمؤسسات .واشار الى بعض الاصوات والتصريحات التي تهدد بحرب اهلية اذا لم تلتزم الحكومة بمطالبها وكذلك تصريحات رئيس القائمة العراقية اياد علاوي التي طالب خلالها باقالة المالكي وقال ان هذه التصريحات غير مقبولة مؤكدا ان هذا الكلام يصبح صحيحا وواقعيا " موضوع اقالة المالكي " عندما يذهب "علاوي" الى مجلس النواب ويسحب الثقة من المالكي بناء على معايير ديمقراطية اتفقنا على اتباعها واتفقنا ان تكون مرجعا لنا ... اما الطريقة بان يطلب شخص عبر مؤتمر صحفي ان يستبدل شخص بشخص اخر هذه الطريقة هي تجاوز على الديمقراطية وتجاوز على حق الناخب وممثلي الشعب في البرلمان .. نحن نقبل بان نتجه الى آليات ديمقراطية متفق عليها عبر البرلمان الذي هو اعلى سلطة تشريعية .

العفو العام على جدول أعمال البرلمان بعد التسوية

□ بغداد/ إياد التميمي

سيشهد القراءة الثانية ومناقشة قانون العفو العام الاثنين المقبل بعد وضع الخطوط العريضة وموافقة الكتل السياسية" .

وبين الاعرجي في بيان تلقت المدى نسخه منه "ان اللجنة القانونية اكملت كافة التعديلات على القانون وتم التوافق على عرضه يوم الاثنين المقبل لمناقشته داخل قبة البرلمان . مبينا" ان الكتل السياسية لديها قناعات بضرورة الانتهاء من هذا القانون في مرحلة ما بعد انسحاب القوات المحتلة .

وأكد الاعرجي ان" القانون لا يشمل من تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي ومن قام بالعمليات الارهابية والمشمولين بقوانين النزاهة وسرقة الاموال العامة وهو لا يحمي من ينتمي لمنظمات ارهابية.

إلى ذلك أكدت اللجنة القانونية في البرلمان انها انتهت امس من صياغة قانون العفو العام بشكل نهائي .

عضو اللجنة النائب عن دولة القانون محمود الحسن بين في تصريح لمراسل المدى داخل مجلس النواب على ان لجنته انتهت من صيغة القانون ومناقشة جميع الملاحظات، مؤكدا على أن جميع الإشكالات التي كان يحملها القانون قد تمت تسويتها وهو جاهز الآن للتصويت .

واستبعد الحسن ان يكون قانون العفو العام قد تم وفق صفقة سياسية مبينا ان قانون العفو لن يشمل من تلطخت يده بدماء العراقيين وان قضايا الارهاب لن تُشمل، والاسبوع المقبل سيتم طرحه في جدول أعمال الجلسة.

وكان المستشار القانوني لرئيس الوزراء نوري المالكي قد اعلن في وقت سابق ، عن عدم قانونية تقديم مجلس النواب مشروع قانون يتعلق بالعفو العام، مبينا أن مجلس الوزراء هو المسؤول عن إصدار مثل هكذا مشاريع قوانين وفقا لتفسير لرأي المحكمة الاتحادية.

وقال فاضل محمد جواد في تصريح صحفي ، إنه من الناحية القانونية ليس من حق مجلس النواب إصدار مشروع قانون للعفو العام، مبينا أن إصدار مثل هكذا قانون هو من اختصاص مجلس الوزراء حصراً. وأوضح أن مجلس الوزراء لم يتطرق إلى الآن الى موضوع إصدار قانون للعفو العام، مرجحا عدم إصدار القانون في الوقت الحالي.

وأضاف المستشار القانوني أنه بالرجوع إلى رأي المحكمة الاتحادية فإن إصدار قانون العفو هو من اختصاص مجلس الوزراء حصراً، مشيرا إلى أن إصدار قانون للعفو العام يكون وفق ضرورات ملحة.

وكان قانون العفو العام قد لاقى ردود فعل متباينة حيث وصفه ائتلاف دولة القانون، في (٣ أيلول ٢٠١١)، بصيغته الحالية بـ"السيئ" وأنه يحوي الكثير من الثغرات، وأكد أنه سيقدم تعديلات على القانون، فيما أكد التيار الصدري، رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام، مستغرباً موقف القائمة العراقية من مشروع القانون الذي يطالب بوضع تعديلات على مسودته. وأكدت القائمة العراقية في، (٢ أيلول ٢٠١١)، في بيان لها، أنها ستقدم مقترحاتها وتعديلاتها على مسودة قانون العفو العام الذي سيناقشه البرلمان العراقي قريبا لضمان "العدالة" في شمول مستحقيه والجانب الإنساني في تنفيذه، مشيرة إلى أن القانون يتضمن ثغرات كبيرة لا بد من تلافيها كما يتطلب إضافات جديدة ومقترحات.

فيما حذر وزير العدل حسن الشمري، في (٢ أيلول ٢٠١١)، من تمرير قانون العفو العام في البرلمان بسبب وجود بعض الثغرات في مسودته، في حين أكد أن الكثير من الإرهابيين سيطلق سراحهم في حال تمريره، وأشار إلى أن وزارة العدل قدمت ١١ مقترحا لمجلس النواب لتعديل مسودة القانون.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أم غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب. كما يؤكد القانون انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه أو مدانين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

معتقلون .. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون